



باسم جلالة الملك

و طبقا للقانون

بتاريخ 18 أكتوبر 2023

نحن عبد اللطيف المحمدي رئيس المحكمة الابتدائية التجارية بمراكش.

وبمساعدة فتيحة ايت عبو كاتب الضبط.

أصدرنا الأمر الآتي نصه:

بين: [REDACTED] ش. م. يمثله ويديره السادة رئيس وأعضاء مجلسها الإداري القاطنين جميعا بصفتهم

هذه بالمقر الأساسي [REDACTED] بالدار البيضاء رقم 187.

تنوب عنها الاستاذة زينب العراقي المحامي بهيئة المحامون بمراكش وورزازات

من جهة.

وبين: 1- السيد رشيد [REDACTED] بصفته المصفي لشركة [REDACTED] ش م م ذات شريك وحيد القاطن برقم 35 إقامة

القيروان مبروكة مراكش.

2- السيد رئيس مصلحة السجل التجاري بالمحكمة التجارية بمراكش.

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على المقال المؤدى عنه بتاريخ 2023/10/05 والذي تقدم به المدعي بواسطة نائبه يعرض فيه انه دائن لشركة وان ديزاين بمبلغ اصلي يرتفع الى 269.119.05 درهم ناتج عن عدم تسديدها لرصيد حسابيها المفتوحين لديه موضوع القرض الممنوح لها المصادق على توقيعه بتاريخ 2020/12/07، وانه بمقتضى ملحق عقد المصادق على توقيعها بتاريخ 2020/12/07 قبلت شركة وان ديزاين منح العارض رهنين من الدرجة الاولى انصبا على الأصل التجاري والآلات والمعدات الكائن برقم 35 إقامة القيروان مبروكة مراكش وذلك لضمان أداء مبلغ 255.000.00 درهم. وقد تم تقييد رهنين الرهنين بمصلحة السجل التجاري بالمحكمة التجارية بمراكش بتاريخ 2021/02/03 لضمان أداء المبلغ المذكور مشيرا فيه الى ان انقضاء الرهنين بتاريخ 2025/12/04 كما يتجلى ذلك من اشعار بتقييد الرهن على الأصل التجاري. وان العارض

فوجئ بكون شركة وان ديزاين تم حلها والتشطيب عليها من السجل التجاري بالمحكمة التجارية بمراكش، بناء على محضري الجمع العام الاستثنائي الأول بتاريخ 2022/11/14 والثاني بتاريخ 2022/11/22 مرفق بتقرير المصفي السيد رشيد بكري. وقد تم تسجيل حل والتشطيب على شركة وان ديزاين بالمديرية العامة للضرائب بتاريخ 2022/12/05 و 2022/12/27، وإن التشطيب الواقع على الأصل التجاري والآلات والمعدات المرهونة لفائدة العارضة يعتبر باطلا ما دام ان العارض يتمتع برهنيين لهما من الدرجة الاولى وعدم توفر شركة وان ديزاين على رفع اليد عليهما او ما يفيد ابراء ذمتها من المبالغ موضوع كسفي الحساب أعلاه. وإن العارض له مصلحة أكيدة في التشطيب على بيان التعديل المقيد عملا بالمادة 57 من مدونة التجارة خاصة انه تم بناء على معلومات غير صحيحة تتمثل في عدم توفر الشركة على رفع اليد على الرهنيين او ابراء ذمتها من المبالغ المذكورة مما يناسب الأمر بالتشطيب على بيان التعديل المقيد بالسجل التجاري بالمحكمة التجارية بمراكش تحت عدد 142785 للسجل التجاري عدد 98279 المملوك لشركة وان ديزاين والكاين مقرها الاجتماعي برقم 35 إقامة القيروان مبروكه مراكش، مع إرجاع الحالة الى ما كانت عليه وتقييد الرهنيين على الأصل التجاري والآلات والمعدات الممنوحة للطالب من الدرجة الأولى لضمان اداء مبلغ 255.000.00 درهم وأمر السيد رئيس مصلحة السجل التجاري بالمحكمة التجارية بمراكش بتسجيل هذا التشطيب وإرجاع الحالة الى ما كانت عليه وشمول الحكم بالنفاد المعجل بقوة القانون وتحميل المدعى عليها الصائر. وارققت الطالبة مقالها بكشف الحسابين السليبيين وعقد القرض وملحق عقد الرهن على الأصل التجاري والعتاد والمعدات واشعار بتقييد الرهنيين في السجل الالكتروني الوطني للضمانات المنقولة ومحضر الجمع العام الاستثنائي ومحضر الجمع العام بتاريخ 2022/11/22 مرفق بتقرير المصفي رشيد بكري وشواهد التسجيل بالمديرية العامة للضرائب.

وبناء على مذكرة نائبة البنك المدعي والمرفقة بنسخ الوثائق المشار اليها أعلاه ملتصقا ضمها الى الملف والحكم وفقا للمقال الافتتاحي.

وبناء على ادراج الملف بجلسة 2023/10/11 حضرها نائب المدعية ورجع استدعاء المدعى عليه بملاحظة انه مجهول بالعنوان وتوصل رئيس مصلحة السجل التجاري، فتقرر حجز الملف للتأمل لجلسة 2023/10/18.

وبعد التأمل طبقا للقانون

حيث تبين من الاطلاع على ما جاء في المقال أن البنك المدعي يتمسك بكونه دائن لشركة "وان ديزاين" بمبلغ 269.119.05 درهم الناتج عن قرض استفادت منه هذه الأخيرة منه، وأن هذا القرض مضمون برهنيين من الدرجة الأولى على الأصل التجاري، وعلى العتاد والمعدات، وأن هذين الرهنيين تم تقييده بالسجل الوطني الالكتروني للضمانات المنقولة، وأن الشركة المدينة تم حلها وتعيين مسيرها وشريكها الوحيد السيد رشيد بكري مصفيا والذي انجز تقريرا بتاريخ 2022/12/22 اودعه بمصلحة السجل التجاري بهذه المحكمة والذي بناء عليه تم التشطيب على الشركة، وقد تضمن هذا التقرير ان الشركة لم تعد مدينة بأي مبلغ والحال ان دين البنك المدعي مضمون برهنيين مقيدين ولم يدل المصفي بما يفيد ابراء الشركة لذمتها من دين البنك او ما يفيد رفع اليد عن الرهنيين. ولما كانت تصفية الشركة من الناحية القانونية تعقب قرار حلها و تسبق إجراء التشطيب عليها، ولما تبين من الاطلاع على ملف الشركة الممسوك بمصلحة السجل التجاري بهذه المحكمة أن الشركة تم التشطيب عليها بتاريخ 2023/01/16

بناء على تقرير التصفية المشار اليه أعلاه والمدلى به من قبل المصفي رفقة طلب التشطيط، في حين تبين من الوثائق المرفقة بالطلب الحالي ان دين البنك المدعي المضمون برهنيين لم تتم تصفيته، مع ان التصفية تعني بيع الأصول وأداء الخصوم وفقا لضوابط قانونية محددة يتعين على المصفي القيام بها، وبذلك فان التشطيط على الشركة من السجل التجاري تم بناء على معلومات غير مكتملة، ويكون تبعا لذلك الطلب الرامي الى إلغاء هذا التشطيط وارجاع الحالة الى ما كانت عليه بخصوص الرهنيين المقيدين قبل التشطيط مبررا ويتعين الاستجابة له، مع الإشارة في السجل التجاري الخاص بالشركة الى بيان أنها تم حلها وهي في طور التصفية.

وتطبيقا للمادة 78 من مدونة التجارة.

لهذه الأسباب

نأمر علنيا ابتدائيا: بإلغاء التشطيط على شركة "وان ديزاين" من السجل التجاري الحامل لرقم 98279 بالمحكمة الابتدائية التجارية بمراكش إلى حين استكمال إجراءات التصفية بخصوص دين البنك المدعي المضمون برهنيين على الأصل التجاري، والعتاد والمعدات، مع الإشارة في السجل التجاري الخاص بالشركة المذكورة الى بيان كونها حلت وهي في طور التصفية، مع ارجاع الحالة الى ما كانت فيما بالنسبة للرهنين المقيدين قبل التشطيط على الشركة من السجل التجاري، وشمول الحكم بالنفاذ المعجل، وتحميل الطرف المدعي الصائر.

بهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه

كاتب الضبط


